الاقتصاد اللبناني والمرونة المطلوبة

اذا كان الاقتصاد اللبناني ، قد اثبت خلال السنتين الماضيتين بعض المرونة في استيعاب الازمات ، وهو امر لا يمكن التقليل من اهميته ، الا انه ثبت ايضا من خلال ذلك ، انـه لم يصل الى المرحلة التي يجوز القول فيها انـه ذو عقلية اجتماعية .

وهذه الثغرة الاساسية في الاقتصاد اللبناني تعود في جوهرها الى النظام السياسي الذي يكره الانقسام الطبقي كما تكره الطبيعة الفراغ ، ويعتبر المكاسب الاجتماعية للعمال والفلاحين يسارية ترفضها عقليـة النظام الحر ، واذا كان لا بد من قبولها ففي اطار معين وحـدود معينة .

والخطا في هذا التضييق او التزمت ، ليس في كونه مغايرا لقوانين التطور ، او للمشارب الجديدة للانظمة الحرة كنظام الجنرال ديغول ، او لمنافذ التسامح التي شرعها الفاتيكان مثلا ، بـل في كونه تصنيفا جامـداً يضع الاصلاح في مرتبة الثورة ، ويضع الذين يدعون الى تغيير النظام الضرائبي في مرتبة الداعين الـى تغيير النظام السياسي .

والدليل على ذلك ، ان العقلية المشار اليها لا تقبل من الاصلاح الا الشكـل ولا تقبـل من المؤسسات الى الهيكـل .

فاذا كان لا بد لها من القبول بادارات الدولة الحديثة كالاحصاء المركزي ، والبنك المركزي ، والتخطيـط المركزي ، والخدمة المدنية ، والتفتيش المالي وما الى ذلك من مؤسسات ، فانها تعمد الى افراغها مـن محتواها الحقيقي ولا تسمح لها بالاقتراب من حـدود امن مصالحها الا الى مسافة تضمن عدم المساس بهذه المصالح وتحفـظ لتلك المؤسسات ماء الوجه .

وبالتالي ، فانه لا يمكن وضع الاقتصاد اللبناني على نفس المستوى الذي توضع فيه انظمة الاقتصاد الحر في دول الغرب ، الا اذا اقترنـت مرونته في استيعاب الازمات الطارئة بالمرونة في استيعـاب المطالـب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات والطبقات المحكومـة .

وصورة هذا الوضع على صعيد التمثيل السياسي هي نفس صورة ذلك الوضع على صعيد التمثيـل النقابـي .

فاذا كان هناك بعض الشك في ان التمثيل السياسي الراهن يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ، فان هناك مثل هذه الشكوك في ان التمثيل النقابي الراهن يمثـل المصالح الحقيقية للفئات العاملة .

ولن تكتمل صورة لبنان المشرقة التي تلتقي فيهـا المرونة على استيعاب الازمات بالمرونة على استيعاب المطالب الاجتماعية ، الا عندما يلتقي التمثيل السياسي الصحيـح بالتمثيل النقابي الصحيح .

سليمان الفرزلي